مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري برئاسة باسندوة

إقرار السياسة الوطنية لمعالجة النزوح الداخلي

° صنعاء / سبأ

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي امس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة، السياسة الوطنية لمعالجة النزوح الداخلي في الجمهورية اليمنية، والتي توفر إطارا وطنيا لمعالجة وحل النزوح في اليمن وتحديد الاهداف الحالية واولويات الاستجابة الفعالة للنزوح. وتعالج هذه السياسة قضايا النزوح الداخلي في شتى مراحله من خلال ثلاثة أهداف متداخلة هي، حماية المدنيين من النزوح غير الطوعي والاستعداد لاي نزوح محتمل، وحماية ومساعدة النازحين اثناء النزوح ودعم المجتمعات المتضررة من النزوح، اضافة الى خلق الظروف المواتية للحلول الآمنة والطوعية والدائمة للنزوح. وتوجه السياسة الوطنية لمعالجة النزوح الداخلي استجابة الحكومة لاوضاع النزوح القائمة واي حالة نزوح في المستقبل، وتسهيل تنفيذ وتنسيق جهود تلبية الاحتياجات الخاصة بالنازحين وحماية حقوقهم وضمان ايجاد ظروف معيشية كريمة وملائمة لهم طيلة فترة النزوح. وسيتم وفقا لهذه السياسة تشكيل لجنة عليا لمعالجة النزوح الداخلي برئاسة رئيس الوزراء، ورئيس الوحدة التنفيذية للنازحين نائبا للرئيس، وعضوية الوزراء والوزارات ذات العلاقة ومحافظي المحافظات المتضررة من النزوح الداخلي، وذلك لغرض التوجيه الاستراتيجي العام والدعم لتنفيذ السياسة وضمان تحقيق استجابة وطنية شاملة ومنسقة للنزوح بين جميع الوزارات المعنية والسلطات المحلية، على ان تجتمع اللجنة كل ثلاثة اشهر على الاقل لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ السياسة وتذليل اي صعوبات تعترض تنفيذها.

ووافق مجلس الوزراء على إنشاء مكتب لوزارة النفط والمعادن بمحافظة الجوف، بعد مراجعة مشروع القرار من وزارة الخدمة المدنية والتامينات.. ووجه وزارتي النفط والمعادن والشئون القانونية بمتابعة استكمال الاجراءات القانونية اللازمة.

ويهدف انشاء مكتب لوزارة النفط في محافظة الجوف الى تنفيذ سياسة الوزارة في مجال النفط والمعادن، ويتولى متابعة القطاعات النفطية والشركات في المحافظة، والتنسيق بين الوزارة والشركات البترولية العامة بالمحافظة والسلطة المحلية.

وصدق مجلس الوزراء على انضمام اليمن الى اتفاقية حماية وتعزيز تنوع اشكال التعبير الثقافي التي تشرف على ادارتها منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.. وكلف وزراء الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى والشئون القانونية والثقافة استكمال الاجراءات اللازمة.

وتهدف الاتفاقية الى حماية وتعزيز تنوع اشكال التعبير الثقافي، وتهيئة الظروف التي كفل ازدهار الثقافات وتفاعلها، وتعزيز التواصل الثقافي وتشجيع الحوار بين الثقافات، مع التاكيد على حق الدول السيادي في مواصلة واعتماد وتنفيذ السياسات والتدابير التي تراها ملائمة لحماية وتعزيز تنوع اشكال التعبير الثقافي على اراضيها.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع انشاء المراكز الدائمة لتأهيل وتنمية قدرات الشباب في امانة العاصمة والمحافظات وفقا لخطة الادارة والتجهيز المقدمة من وزارة الشباب والرياضة.. وكلف وزراء المالية والشباب والرياضة والخدمة المدنية والتعليم الفني اتخاذ الاجراءات التنفيذية لتوفير الامكانيات اللازمة وفي اطار الموازنة المرصودة لوزارة الشباب، لانشاء وتجهيز وتشغيل المراكز.

ويهدف مشروع انشاء هذه المراكز الى تدريب وتاهيل الشباب وتطوير قدراتهم واكسابهم مهارات حياتية وخبرات في مجالات متعددة تمكنهم من الالتحاق بسوق العمل.

واطلع مجلس الوزراء على مشروع البرنامج العام والدليل التنفيذي للبرامج والانشطة الصيفية والمراكز الدائمة للعام 2013م، واهدافها وموجهاتها العامة، اضافة الى اماكن تنفيذ البرامج والانشطة وخارطة توزيعها على مستوى الوحدات الإدارية في أمانة العاصمة والمحافظات.

وناقش مجلس الوزراء المشاكل التي يواجهها الطلاب اليمنيين المبتعثين للدراسة في ماليزيا، وذلك على ضوء التقرير المقدم من وزير الخدمة المدنية اثناء لقائه بهم خلال زيارته الاخيرة لماليزيا.. وأقر بهذا الشان تشكيل لجنة من وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والمالية لمعالجة اوضاعهم وحل الاشكالات التي تعترضهم مع الجامعات الماليزية.

ووجه المجلس وزير التعليم العالي والبحث العلمي بسرعة البت في تعيين الملحقين الثقافيين في سفارات بلادنا في الدول الشقيقة والصديقة وفقا لنتائج المفاضلة التي اجريت بهذا الشان في وقت سابق.. وأقر دعوة الملحقين الثقافيين الحاليين الذين انتهت مدتهم القانونية للعودة الى الوطن، ومحاسبة كل من ثبت ارتكابه لمخالفات او تجاوزات اثناء فترة عمله.

واعتمد مجلس الوزراء نتائج اعمال الدورة التاسعة للجنة اليمنية الصينية المشتركة والتي عقدت في العاصمة الصينية بكين خلال الفترة من 22-24 ابريل الماضي.. وأقر بهذا الشان محضر اجتماع الدورة، والمتضمن مجالات وقضايا التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين في الجوانب الاقتصادية والخدمية والتنموية والاستثمارية وغيرها، والتي تم مناقشها خلال اعمال الدورة وما تم التوصل اليه من تفاهمات واتفاقات مشتركة.

وكلف المجلس وزير الاتصالات وتقنية المعلومات رئيس الجانب اليمني في اللجنة اليمنية الصينية المشتركة بمتابعة ما ورد في المحضر مع الجهات ذات العلاقة ورفع تقارير عن ذلك اولا باول الى المجلس.. مشيدا بالنتائج التي خرجت به هذه الدورة على طريق تعزيز وتقوية العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين.

واستعرض مجلس الوزراء تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول مستوى تقدم العمل في مشروع تطوير احصاءات الاسعار والارقام القياسية (الانجاز والرؤى المستقبلية).. واعتمد مصفوفة التطوير والمعالجات المقترحة في التقرير، مع توفير الاحتياجات اللازمة لتطوير احصاءات الاسعار والارقام القياسية وتوجيه الجهات المعنية بالتنفيذ كلا فيما يخصه.

وأكد المجلس على وزارتي التخطيط والمالية زيادة الاعتمادات المالية الكافية واللازمة لتنفيذ المقترحات والتوصيات الموصى بها من الخبراء الدوليين لتطوير قاعدة البيانات لاحصاءات الاسعار والارقام القياسية بما يتواءم مع التطورات المطلوبة في الخطة.

كما أكد على وزارة التخطيط دعم الجهاز المركزي للاحصاء لاستكمال بناء قدراته الاحصائية من خلال توفير دورات تدريبية خارجية في مجال احصاءات الاسعار، على ان تعتمد وزارة الخدمة المدنية 7 درجات وظيفية ضمن اعتمادات الجهاز للدرجات الوظيفية للعام المالي القادم للمتعاقدين الذين تم تدريبهم وتاهيلهم في مجال احصاءات الاسعار.

واعتمد مجلس الوزراء مشروع تعديل بعض نصوص مواد اللائحة التنظيمية الخاصة بالمؤسسة العامة لاكثار البذور، بناء على المذكرة المقدمة من وزيري الزراعة والري والخدمة المدنية.

واستعرض مجلس الوزراء التقرير المقدم من امين عام المجلس عن مستوى تنفيذ الاوامر واعمال اللجان الوزارية المشكلة باوامر مجلس الوزراء خلال الفترة يناير – مارس 2013م.. ووافق على التقرير مع استيعاب الملاحظات عليه.

ووجه الوزراء كل فيما يخصه مراجعة مستوى تنفيذ اعمال اللجان الوزارية واوامر مجلس الوزراء وتقديم الملاحظات الى الامانة العامة لمجلس الوزراء ان وجدت خلال اسبوعين من تاريخه.. مؤكدا سرعة الرفع الى الامانة العامة للمجلس بمستوى تنفيذ نتائج اعمال اللجان الوزارية والاوامر الصادرة خلال الفترة المحددة التي لم تظهر نتائج تنفيذها في هذا التقرير، وذلك في ضوء ما تم اتخاذه من اجراءات لتنفيذها.

كما اكد المجلس على تنظيم الاتصال والتنسيق فيما بين الجهات المعنية بالاوامر ذات الطبيعة المشتركة في التنفيذ والالتزام بتنفيذ التكليفات والاجراءات المحددة وتقديم النتائج الى المجلس في مواعيدها.

وكان مجلس الوزراء قد وقف في مستهل الاجتماع امام ما تتعرض له حكومة الوفاق الوطني رئيسا واعضاء من حملات تشهير واساءة .. حيث أكد الاخ رئيس الوزراء بهذا الخصوص على المسئولية التضامنية لأعضاء مجلس الوزراء .. لافتا إلى أن الحملة التشهيرية التي تستهدف الحكومة هي بالتالي موجهة ضد كل عضو من أعضائها وهو ما يستدعي بالضرورة الوقوف على نحو جماعي للتصدي لهذه الحملة التي تسعى إلى إثارة البلبلة حول أداء الحكومة والنيل من المكاسب التي تم تحقيقها حتى الان سواء في إطار تنفيذ المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية المزمنة او في جانب الاستقرار النسبي في الوضع الاقتصادي، رغم التحديات والعراقيل التي تواجهها والتدخلات المباشرة للبعض التي ما فتأت تسعى الى تقويض عمل حكومة الوفاق الوطني وافتعال المشاكل بشكل ممنهج أمامها.

تشكيل لجنة لمعالجة أوضاع الطلاب اليمنيين المبتعثين في ماليزيا

المصادقة على انضمام اليمن إلى اتفاقية حماية أشكال التعبير الثقافي

التقى ممثلين عن الأطباء والعاملين في مستشفيات أمانة العاصمة

رئيس الوزراء يؤكد التزام الحكومة بواجبها تجاه جرحى الثورة

° صنعاء / سبأ :

استقبل رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة أمس دفعة جديدة من مصابي وجرحى الثورة، وعددهم 30 جريحا والمقرر سفرهم اليوم إلى القاهرة لتلقي العلاج، في إطار ترجمة اللجنة الوزارية لحصر ومعالجة جرحى الإحداث لبرنامج الحكومة الهادف لمعالجة جرحى ومصابي الثورة من الذين تستدعي حالاتهم الصحية استكمال علاجهم في المستشفيات والمراكز الصحية المتخصصة في عدد من الدول العربية والأجنبية.

وأعرب الأخ باسندوة عن تمنياته للمصابين بالشفاء العاجل وان يعودوا إلى أسرهم ووطنهم بكامل الصحة والعافية.. مؤكدا أن الحكومة ستتابع حالات جميع المصابين والجرحى دون استثناء لأحد ومعالجتهم في أي مكان حتى يتماثلوا للشفاء الكامل بإذن الله تعالى.

وجدد رئيس الوزراء التأكيد على أن الحكومة لن تتوانى عن القيام بواجبها الوطني والأخلاقي والإنساني تجاه هؤلاء الجرحى واسر الشهداء، عرفانا وتقديرا لدورهم في صناعة التغيير، وما قدموه من تضحيات من اجل الوطن.

واطلع الأخ رئيس الوزراء من رئيس وأعضاء اللجنة الوزارية لمعالجة وحصر جرحى الأحداث لعامي 2011م و2012م على ما تبذله اللجنة من جهود للتعامل مع المصابين والجرحى وفقا لحالاتهم وعلى أسس علمية ومهنية دون تحيز أو محاباة.. مشيرين إلى الترتيبات التي تجريها اللجنة لضمان حصول المصابين والجرحى المبتعثين للخارج على العناية الطبية والرعاية العلاجية المثلى وفقا لحالاتهم.. مؤكدين أن هناك دفعة جديدة من الجرحى سيتم ابتعاثها إلى تركيا للعلاج خلال الأيام القادمة بعد استكمال الترتيبات اللازمة.

بدورهم عبر المصابون والجرحى عن تقديرهم لما توليه الحكومة من اهتمام ورعاية وحرص على معالجة الجرحى.. شاكرين الدور الشخصي للأخ رئيس الوزراء وحرصه الكبير ومتابعته الدائمة لموضوع معالجة الجرحى سواء في الداخل أو الخارج.

حضر اللقاء وزير الصحة العامة والسكان رئيس اللجنة الوزارية لحصر ومعالجة جرحى الأحداث الدكتور احمد قاسم العنسي ووزيرة الدولة لشئون مجلس الوزراء نائب رئيس اللجنة جوهرة حمود ثابت.

إلى ذلك التقى رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة أمس، عدداً من ممثلي الأطباء والعاملين في مستشفيات أمانة العاصمة، الذين اطلعوه على ملابسات واقعة الظلم الذي تعرضت له زميلتهم العاملة في مستشفى الكويت الدكتورة رانيا عبدالله جعشان، على خلفية القضية المنسوبة إليها، وفقا لتقرير المجلس الطبي.

وطالبوا بوقف السير في إجراءات التحقيق لدى النيابة في هذه القضية حتى صدور قرار نهائي من مجلس طبي مستوف للشروط القانونية والمهنية عبر لجنة متخصصة.. مؤكدين أهمية رد الاعتبار لزميلتهم ولمستشفى الكويت اعتبار ذلك رد اعتبار لكل العاملين في القطاع الصحي.

ووجه الأخ رئيس الوزراء وزير الصحة العامة والسكان بتكليف مجلس جديد بديلا عن قيادة المجلس الطبي الحالي، وذلك للقيام بالعمل حتى صدور قرار جمهوري بتسمية أعضائه وإعادة هيكلته وتشكيله بما يضمن الكفاءة والمهنية لأعضائه والتمثيل الكامل لكل المهن الطبية فيه.

كما وجه رئيس الوزراء وزير العدل بالنظر في الشكوى الخاصة بالدكتورة رانيا جعشان والتحقيق في محتواها واتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بعدم تكرار مثل هذه الأعمال.. مؤكدا على أهمية معاقبة كل شخص عن أفعاله مهما كان ووضع حد لمثل هذه الممارسات المرفوضة، من خلال إنفاذ القانون على الجميع.

حضر اللقاء وزير الصحة العامة والسكان الدكتور احمد قاسم العنسي ووزير العدل القاضي مرشد العرشاني.